

صندوق التنمية للعراق  
بيان مبيعات النفط المصدر  
لسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٧  
(مترجم عن النسخة الأصلية باللغة الانجليزية)

## تقرير مدققي الحسابات المستقلين

إلى الحكومة العراقية والمجلس الدولي للمشورة والمراقبة و لجنة الخبراء الماليين لصندوق التنمية للعراق

لقد دققنا بيان مبيعات النفط المصدر المرفق (البيان) لصندوق التنمية للعراق (الصندوق) للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٧. إن هذا البيان هو مسؤولية إدارة الصندوق و إن مسؤوليتنا هي إبداء الرأي حول هذا البيان استناداً إلى تدقيقنا.

لقد قمنا بتدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق. تتطلب منا هذه المعايير تخطيط وتنفيذ أعمال التدقيق للحصول على تأكيد معقول بأن البيان خالي من الأخطاء الجوهرية. يتضمن التدقيق القيام بإجراءات للحصول على أدلة مؤيدة للمبالغ الواردة في البيان. كما يتضمن التدقيق تقييم لمدى ملاءمة السياسات المحاسبية المستخدمة وفيما إذا كانت التقديرات المحاسبية التي اعتمدها الإدارة معقولة، إضافة إلى تقييم العرض العام للبيان المالي.

باستثناء ما ذكر في الفقرات التالية، في اعتقادنا إن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة وتوفر أساساً لإبداء الرأي.

أوصى المجلس الدولي للمشورة والمراقبة في آذار من عام ٢٠٠٤ بضرورة الإسراع في تركيب نظام شامل لقياس كميات النفط في العراق وفقاً للإجراءات المتبعة في صناعة النفط. إن نظام قياس كميات النفط هو عامل رئيس لتحقيق المساءلة والشفافية المالية على مصادر النفط في العراق. على الرغم من أن الحكومة العراقية تدعم عملية تركيب أنظمة لقياس النفط، إلا أن التقدم في إنجاز هذه العملية بطيء. تم تركيب بعض أجهزة القياس في بعض المنشآت النفطية، إلا أن حقول النفط ما زالت تفقر إلى هذه الأجهزة. نتيجة لعدم وجود نظام رقابي شامل على النفط، تظهر فروقات بين كميات النفط المستخرج والمنتج والمصدر والمستخدم للاستهلاك الداخلي.

في رأينا، باستثناء تأثير الأمور المبينة في الفقرات السابقة، إن بيان مبيعات النفط المصدر لصندوق التنمية للعراق يظهر بعدالة، من كافة النواحي الجوهرية، مبيعات النفط المصدر المسجلة في الصندوق للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٧ وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي الخاص بالقطاع العام.

بدون تحفظ إضافي على رأينا، نود أن نلفت الانتباه إلى أنه يوجد عمليات مقايضة لتصدير النفط ومنتجات النفط خلال السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٧ بمبلغ ٢١٧,٣٩١ ألف دولار أمريكي (منذ إنشاء الصندوق وحتى ٣١ كانون الأول ٢٠٠٧: ١,٠٣٢,٥٩٨ ألف دولار أمريكي). بموجب قرار مجلس الأمن رقم ١٤٨٣ (٢٠٠٣)، يجب أن يتم إيداع ٩٥% من مبيعات صادرات النفط والمنتجات النفطية في حساب الصندوق. إن عمليات المقايضة تعتبر غير نقدية ولهذا لم يتم تسجيلها في البيان المالي للصندوق.

إن تقريرنا هذا مخصص فقط لاستخدام الحكومة العراقية والمجلس الدولي للمشورة والمراقبة و لجنة الخبراء الماليين لصندوق التنمية للعراق ولا يجوز استخدامه لأية أغراض أخرى. فيما يخص تقريرنا، فنحن لا نقبل ولا نتحمل أي مسؤولية لأي غرض آخر أو لأي شخص عرض عليه هذا التقرير أو لأي شخص آخر يكون هذا التقرير في متناول يده ما عدا في الحالات التي نوافق عليها كتابياً.

ارنست ويونغ

بغداد - العراق  
١٢ حزيران ٢٠٠٨

## صندوق التنمية للعراق

### بيان مبيعات النفط المصدر للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٧

أول كانون الثاني ولغاية ٣١ كانون الأول ٢٠٠٦ ألف دولار أمريكي	أول كانون الثاني ولغاية ٣١ كانون الأول ٢٠٠٧ ألف دولار أمريكي	
		<b>مبيعات النفط</b>
٣٠,٣٩٧,٠٤٤	٣٩,٨٣٣,٩٣٨	مبيعات النفط المصدر
٦٤٧,٦٥١	٩٢٣,٩١٦	مبيعات المنتجات النفطية المصدر
<u>٣١,٠٤٤,٦٩٥</u>	<u>٤٠,٧٥٧,٨٥٤</u>	<b>مجموع مبيعات النفط</b>
		<b>إتفاقيات المقايضة</b>
١٦٨,٢٣٠	١٨٢,٠٠٣	مقايضة النفط الخام المصدر
٧,٣٠٧	٣٥,٣٨٨	مقايضة المنتجات النفطية المصدر
<u>١٧٥,٥٣٧</u>	<u>٢١٧,٣٩١</u>	<b>مجموع إتفاقيات المقايضة</b>
<u><u>٣١,٢٢٠,٢٣٢</u></u>	<u><u>٤٠,٩٧٥,٢٤٥</u></u>	<b>مجموع مبيعات النفط المصدر</b>